

Distr.: General
21 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد شيكونغو (نائبة الرئيس) (ناميبيا)

المحتويات

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



في غياب الرئيس، السيد صيقل (أفغانستان)، تولت رئاسة الجلسة السيدة شيكونغو (ناميبيا) نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها
(تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع) (A/73/41)

و A/73/174 و A/73/257 و A/73/265 و A/73/272 و A/73/276 و A/73/278

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (تابع)

(A/73/223)

١ - السيدة المديهم (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها يسعى جاهداً إلى احترام حقوق جميع الأطفال دون اعتبار لعرقتهم أو لوثنيهم أو دينهم. ومنذ عام ٢٠١٤، شارك أكثر من ١٣ ٠٠٠ مدرس وغيرهم ممن يعملون في قطاع التعليم في دورات تدريبية لمساعدتهم على الكشف عن حالات إساءة معاملة الأطفال أو إهمالهم والتدخل المبكر فيها. وقد أنشأت المملكة العربية السعودية أيضاً لجنة لدراسة التأثير السلبي للألعاب الإلكترونية على الأطفال، وفرضت التصنيف العمري للأفلام والألعاب الإلكترونية من أجل حماية الأطفال، واعتمدت تشريعات لدعم الآداب العامة والأخلاق على الإنترنت ومكافحة استخدامه لأغراض إجرامية. وأضافت أن برنامج الأمان الأسري الوطني أنشأ سجلاً مركزياً على الإنترنت يحتوي على معلومات مفصلة عن جميع حالات إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم في المملكة العربية السعودية بغية تيسير الجهود الرامية إلى مكافحتها. وقد فُتح كذلك خط مباشر على مدار الساعة من أجل الإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها لإساءة معاملة الأطفال أو إهمالهم، وتحال جميع الحالات المشتبه فيها إلى السلطات المختصة حتى يتسنى اتخاذ الإجراء المناسب. ويسعى البرنامج أيضاً إلى مكافحة التنمر في المدارس، من خلال وسائل منها توفير التدريب للمرشدين الطلابيين على توعية الطلبة والطالبات بمشكلة التنمر وكيفية التعامل معها وسبل التصدي لها.

المشاريع لصالح الأطفال في ذلك البلد، بما في ذلك مشروع لإعادة تأهيل الأطفال المجندين الذين زجت بهم الميليشيات الحوثية في ساحات القتال ولتسهيل إعادة إلحاقهم بالمدارس. وعلاوة على ذلك، يتمتع الأطفال اليمينيون والسوريون المقيمون في المملكة العربية السعودية بالحق في التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية. وختمت بالقول إن المملكة العربية السعودية ستواصل التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وجميع الجهات المعنية الأخرى في مجال حقوق الطفل.

٣ - السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا): قالت إنه على الرغم من التقدم المحرز لحماية الأطفال من التمييز وعدم المساواة، فإنه إذا استمر النظام الاقتصادي الدولي السائد فسيعيش، بحلول عام ٢٠٣٠، ١٦٧ مليون طفل في فقر مدقع، وسيموت ٦٩ مليون طفل من أمراض قابلة للشفاء وسيحرم ٦٠ مليون طفل من التعليم. وقد أنشأت كوبا سياسات وبرامج وطنية مشتركة بين القطاعات، تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، وتشمل مجالات الصحة والتعليم والإعاقة والرياضة والثقافة. وأضافت أن كوبا قد نالت تقدير وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن عملها في مجال تنمية قدرات الأطفال والمراهقين، الذي يمثل أولوية وطنية منذ قيام الثورة الكوبية في عام ١٩٥٩. وتجدر الإشارة إلى شبكة الملاجئ المخصصة للأطفال المشردين في البلد، وإلى تحقيق أدنى معدلات مسجلة لوفيات الرضع في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وكوبا هي أيضاً أول بلد يقضى على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والزهري من الأم إلى الطفل، كما أكدت منظمة الصحة العالمية.

٤ - وختمت ببيانها قائلة إن هذه النجاحات هي نتاج نظم الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية الشاملة للجميع والمجانية في كوبا، والتي يخصص لها البرلمان نصف الميزانية الوطنية. وجاء هذا على الرغم من التأثير الخطير للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الكوبي منذ أكثر من نصف قرن، والذي خلف أثراً ضاراً بشكل خاص على أطفال البلد. فأسوأ أشكال العنف ضد الأطفال هو حرمانهم من الحق في الحياة والصحة والغذاء والتعليم والثقافة وعالم آمن.

٥ - السيدة ميازاكي (اليابان): قالت إن التزام بلدها بتحقيق الغاية ٢ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والتصدي للعنف ضد الأطفال، يتجسد في دعمه القوي للشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. واليابان من البلدان الرائدة في هذه الشراكة، التي تعهدت بتسريع الإجراءات الوطنية لإنهاء العنف ضد

٢ - وتابعت تقول إن المملكة العربية السعودية تقدم مساعدات إنسانية للأطفال في كل بقاع الأرض حيث قدمت أكثر من ٢٦٠ مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). كما قدم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أكثر من ٣٦ مليون دولار لمكافحة وباء الكوليرا في اليمن، وينفذ العديد من

برصد وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وينبغي أن تظل حماية حقوق أضعف الفئات، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة والأطفال اللاجئين، من الأولويات.

٩ - السيد لفته (العراق): قال إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) قد ارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال في بلده، لا سيما بعد استيلائه على الموصل في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتعمل الحكومة العراقية عن كثب مع عدد من المنظمات الدولية لحماية جميع الأطفال من الإرهاب والعنف. وقد اعتمدت سياسة وطنية شاملة بشأن حماية الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في المناطق المحررة، وهي تسعى إلى إذكاء الوعي العام بحقوق الطفل وأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وأضاف أن حكومة بلده أنشأت برلماناً للأطفال لتشجيع الأطفال على التعبير عن آرائهم وتيسير مشاركتهم الكاملة في الحياة العامة. وهي تسعى جاهدة إلى كفالة حصول جميع الأطفال في العراق على تعليم عالي الجودة وتقوم بتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي بهدف ضمان تمتع جميع الأطفال بحقوقهم كاملة، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي لعائلاتهم.

١٠ - واسترسل يقول إن العراق أنشأ لجنة وطنية معنية بحقوق المرأة والطفل إلى جانب لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات معنية برصد انتهاكات حقوق الأطفال والإبلاغ عنها، والتي عقدت مؤخرًا اجتماعين مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وتعمل اللجنة المشتركة بين الوزارات أيضًا مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واليونيسف لصياغة خطة عمل لإنهاء جميع انتهاكات حقوق الأطفال في مناطق النزاع. وأفاد أن العراق تعرف على جنسيات أطفال أجنبي موجودين في المناطق المحررة ويعمل على توفير الرعاية الطبية والنفسية اللازمة حين ترتيب إعادتهم إلى أوطانهم.

١١ - وختم بيانه قائلاً إنه بموجب قانون الأحوال الشخصية المعدل، فإن زواج الطفلة والزواج المبكر غير قانونيين في العراق. ومحظور أيضًا تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، إذ حُددت السن الدنيا لجميع المجندين الجدد بـ ١٨ سنة من العمر. وسيواصل العراق بذل جهوده لضمان امتثاله الكامل لجميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل التي هو طرف فيها.

الأطفال. وقد انضمت حكومة بلدها أيضًا إلى مجلس الشراكة وهي أول من تبرع لمبادرة الشراكة من أجل منع العنف في السياقات الإنسانية، إذ ساهمت بمبلغ ٥,٩ ملايين دولار لدعم ١٢ مشروعًا في حالات نزاع في نيجيريا وأوغندا. وتسعى تلك المشاريع إلى تمكين الأطفال من ترك الجماعات المسلحة؛ وتوفير التدريب المهني والدعم النفسي؛ ومنع تعرض الأطفال لمزيد من الضرر من الألغام الأرضية.

٦ - وفي ختام بيانه، قالت إنه قد تم اتخاذ تدابير، على المستوى الوطني، لرصد حالات تسلط الأقران والعنف ضد الأطفال وحمايتهم من تلك الممارسات. ونشرت الحكومة، على وجه الخصوص، مسحا سنويًا يوثق عدد حالات تسلط الأقران المرصودة، بما في ذلك التسلط عبر الإنترنت، ومنذ ٢٠١٥، عقدت مؤتمر قمة وطني بهدف تعزيز الجهود المتنوعة والمبدعة الرامية إلى معالجة مشكلة تسلط الأقران في أنحاء البلد. وأنشأت اليابان أيضًا خطًا مباشرًا على مدار ٢٤ ساعة كي يستخدمه طلبة المدارس الابتدائية والثانوية في طلب المساعدة والتوجيه بهذا الشأن.

٧ - السيد تينيا (بيرو): قال إن وفد بلده يؤيد توصيات الأمين العام الداعية إلى زيادة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، التي تنتهك جميعها حقوق الفتيات. وقد أثبتت بيرو مؤخرًا التزامها بتنفيذ الاتفاقية على المستوى الدولي بتوقيعها على إعلان المدارس الآمنة، الذي عبرت الدول من خلاله عن دعمها السياسي لاستمرار التعليم وحماية الطلاب والمدرسين والمدارس أثناء النزاع المسلح. وقد انضمت بيرو أيضًا إلى الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال وإلى مبادرة تقودها المملكة المتحدة لدعم تعليم الفتيات.

٨ - وعلى المستوى الوطني، أشار المتكلم إلى أن بيرو بصدد تنفيذ خطة عمل وطنية للأطفال تحدد الأهداف والمبادئ التوجيهية لكل قطاع من قطاعات الدولة. ويتمثل الهدف الرئيسي في إطار الخطة العامة للدولة في الحد من معدلات فقر الدم لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٣٥ شهرًا وكفالة حماية الأطفال من العنف. وقد بدأت وزارة التعليم تنفيذ برنامج لتمكين أي شخص، بما في ذلك الأطفال أنفسهم، من الإبلاغ عن حوادث العنف في المدرسة، وهي تعمل على ضمان حصول الفتيات على فرص متساوية في التعليم، لا سيما التحاقهن بالمدارس في الوقت المناسب وبقاؤهن فيها. وختم بيانه بالقول إن الحكومة تقوم أيضًا بتنفيذ استراتيجية وطنية للقضاء على عمل الأطفال وما زالت ملتزمة

١٢ - السيدة لودهي (باكستان): قالت إن أوجه التفاوت المتزايدة، التي تتولد عن النزاعات الطويلة الأمد والاحتلال الأجنبي والزيادات الحادة الدورية في أعمال العنف، ما زالت تتسبب في حرمان الأطفال الأشد فقرا والأكثر استبعادا من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. فمن سوريا إلى فلسطين إلى جامو وكشمير التي تحتلها الهند، أصبح الأطفال الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالنزاعات والاحتلالات الأجنبية، والذين لم يختاروا تلك الأوضاع ولا كان لهم أي دور فيها، أصبحوا أكثر تعرضا لخطر الهجمات المحددة المستهدفين وأعمال العنف الجنسي والتجنيد القسري والقتل العشوائي من أي وقت آخر على مدى التاريخ. وأضافت أن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، المعقودة في عام ٢٠٠٢، مثلت خطوة مهمة في اتجاه حماية حقوق الطفل وتعزيزها، بغض النظر عن الجنسية أو الإثنية أو الدين. وعلاوة على ذلك، تعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بكون الأطفال عوامل للتغيير الداعم للتنمية المستدامة.

١٥ - السيد فيسونافونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومة بلده أطلعت مؤخرا المجتمع الدولي على التقدم الذي أحرزته صوب تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية أثناء عرض تقريرها الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى السادس الذي يُقدّم بموجب الاتفاقية في الدورة التاسعة والسبعين للجنة حقوق الطفل. وإن حكومة بلده أسهمت على المستوى الإقليمي في مبادرات بناء المؤسسات ووضع المعايير داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما بوصفها مشاركا في اللجنة التابعة للرابطة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها، حيث تولّت قيادة الدراسة الإقليمية للجنة بشأن القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص وإدارة شؤونهم ومعالجتهم، ولا سيما النساء والأطفال. واختتم قائلا إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تسعى أيضا، بالتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الرابطة، إلى تنفيذ إعلانات الرابطة بشأن حقوق الإنسان والقضاء على العنف ضد الأطفال، واتفاقيتها المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٦ - السيدة نغوين لين هونغ (فيت نام): قالت إن حكومة بلدها تعرب عن القلق بوجه خاص إزاء انتشار ظاهرة زواج الأطفال، الذي يعرقل النمو البدني والنفسي للفتيات الصغيرات وأطفالهن ويجد من فرص حصولهن على التعليم والعمل. وعلى الرغم من أن الحد الأدنى للسن القانونية للزواج في فيت نام هو ١٨ سنة للنساء و ٢٠ سنة للرجال، فإن زواج الأطفال يمارس في صفوف الأقليات الإثنية. ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر والعادات والتقاليد السائدة في هذه المجتمعات. وفي عام ٢٠١٥، طرح رئيس الوزراء خطة مدتها عشر سنوات للقضاء على زواج الأطفال، حددت هدفا يتمثل في تخفيض معدل زواج الأطفال بنسبة تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة سنويا. وتركز الخطة على أنشطة التوعية الرامية إلى تغيير

١٣ - وختتمت بيانها قائلة إن باكستان كانت من أول الموقعين على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياريين الأولين. وقد صدقت باكستان أيضا على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال، كما أنشئت لجنة وطنية لرعاية الطفل ونمائه لرصد حقوق الأطفال وتعزيزها، بالتعاون الوثيق مع منظمة اليونيسف. وقد أقر البرلمان كذلك مؤخرا تشريعات لإنشاء مؤسسات من أجل حماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والإهمال والعنف.

١٤ - السيد تشيرنينكو (الاتحاد الروسي): قال إن حماية الأطفال، الذين هم أكثر الفئات ضعفا في المجتمع، ينبغي أن تكون أولوية رئيسية لكل دولة. ومن المؤسف بالتالي أنه لم يتم التصديق على الاتفاقية عالميا. ويتجلى الاهتمام الخاص الذي يكرسه الاتحاد الروسي لتعزيز وحماية الأطفال في سياسات الاتحاد الاجتماعية، التي تشمل السياسة الحكومية الخاصة بالأسرة، واستراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية الوطنية للأطفال. وقد أعلن الرئيس، في عام ٢٠١٧، الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧ عقد الطفولة. وأضاف أن اللجنة التنسيقية لعقد الطفولة ستقود الجهود الرامية إلى تعزيز الدعم المالي للأسر التي لديها أطفال، وتحسين الرعاية الصحية، وزيادة فرص الحصول على تعليم جيد، وتعزيز التعليم الثقافي والتربية البدنية، وضمان تكافؤ الفرص للأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة. وتشعر الحكومة بالقلق إزاء الاتجاه المتنامي بين البلدان الأوروبية للاستعاضة عن

١٩ - وأردفت قائلة إن إريتريا انضمت في عام ١٩٩٩ إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام. وتشمل استراتيجية الحكومة للقضاء على عمالة الأطفال تشريعات وحملات للدعوة وبرامج للتنمية، مع مراعاة الظروف السائدة في المناطق الريفية الفقيرة. وتنفذ الحكومة عمليات تفتيش صارمة لكفالة عدم مزاوله الأطفال دون سن الثامنة عشرة مهناً تعرض نومهم البدني أو النفسي أو الروحي أو الاجتماعي للخطر. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تم تقييم نحو ١٥٠٠ مؤسسة تلقت ١٤٢ منها إنذاراً وتم الإبلاغ عن ٧٨ منها لاتخاذ إجراء قانوني بحقها. وتم مؤخراً الانتهاء من تحليل لدراسة استقصائية استهدفت القوى العاملة، مما سيساعد في صياغة برنامج وطني للعمل اللائق. واختتمت قائلة إنه ينبغي عدم اعتبار الأطفال مجرد أشخاص ضعفاء يحتاجون إلى الحماية؛ بل يجب تمكينهم أيضاً من توسيع نطاق إبداعهم والتعبير عن آرائهم وتنمية شخصيتهم.

٢٠ - السيد بارور (إسرائيل): قال إنه ينبغي الدفاع عن حقوق الأطفال من أجل تشجيع الابتكار والاكتشاف. ولدى إسرائيل سجل عريق في مجال التعليم غير الرسمي الذي يشجع القيادة الشبابية ويعزز النمو الشخصي والعمل الجماعي والمشاركة السياسية للأطفال. ويأتي هذا التعليم غير الرسمي في إطار ١٥ حركة شبابية تمارس أنشطتها بعد دوام المدرسة، وينتمي إلى هذه الحركات ٣٠ في المائة من جميع طلبة المدارس الإسرائيليين. وتابع قائلاً إن الحركات الشبابية تضطلع بدور أساسي في تحقيق الديمقراطية في البلد، فهي تمثل التعددية التي يتسم بها المجتمع الإسرائيلي وتوفر للطلبة مساحة للتعبير عن الآراء بحرية وبشكل جماعي. وقال إن أعضاء الحركات الشبابية يمارسون أنشطة تطوعية مع الفئات السكانية الضعيفة. وكرر التأكيد على الدور المهم الذي يضطلع به التعليم غير الرسمي في إسرائيل في تعليم الأطفال كيفية المشاركة في حوار بناء، وفهم محيطهم، وغرس ثقافة التعاطف والنزاهة.

٢١ - السيد بيلمان غيريرو (المكسيك): تكلم بصفتة مندوباً للشباب، فقال إن النظام الوطني لحماية الأطفال في حكومة المكسيك، الذي أنشئ بموجب تشريع رئيسي بشأن حقوق الأطفال اعتمد في عام ٢٠١٤، أفضى إلى نظرة متعمقة واسعة النطاق في الرغبات والاحتياجات والفرص المتاحة لأكثر من ٤٠ مليون طفل ومراهق في البلد، ولا سيما الذين يعيشون أوضاعاً هشة. وتشارك المكسيك أيضاً كبلد رائد في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف

الممارسات المتصلة بالزواج. وتم اختيار ١٥ مقاطعة تنتشر فيها أعلى معدلات زواج الأطفال لتنفيذ برنامج تجريبي. وأدجت الأنشطة التي تنص عليها الخطة أيضاً في البرامج الوطنية المتعلقة بالتعليم، والمساواة بين الجنسين، والسكان وتنظيم الأسرة من أجل كفالة تحقيق آثار بعيدة المدى.

١٧ - وتابعت قائلة إن فييت نام هي من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية، وهي تبذل منذ ذلك الحين جهوداً متواصلة لتحسين الإطار القانوني المحلي ذي الصلة. فعلى سبيل المثال، ينص قانون عام ٢٠١٦ بشأن الأطفال على مبادئ توجيهية تهدف إلى ضمان حقوق الطفل، مثل إدراج عدم التمييز ومصالح الطفل الفضلى في جميع القرارات التي تؤثر على الأطفال. وزاد القانون أيضاً من عدد حقوق الطفل المشمولة ووسّع نطاق تطبيقها ليشمل الأطفال غير الفيتناميين المقيمين في فييت نام. وبغية كفالة جدوى السياسات وقدرتها على تلبية الاحتياجات، تنظم الحكومة منتدى نصف سنوي للأطفال يشكل منبرا مهما يتيح الاستماع إلى آرائهم ورغباتهم وتطلعاتهم بشأن القضايا التي تؤثر عليهم. واختتمت قائلة إن توصيات المنتدى ترسل لاحقا إلى الوزارات والوكالات المعنية للنظر فيها وإدراجها في السياسة العامة.

١٨ - السيدة غبريكيدان (إريتريا): قالت إن الأطفال في إريتريا يواجهون العديد من التحديات الشائعة في البلدان النامية، بما في ذلك الافتقار إلى فرص الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي. ونتيجة لذلك، تهدف الحكومة، في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية، إلى تهيئة حياة كريمة من خلال تحقيق المساواة في الوصول إلى الموارد الوطنية في جميع شرائح المجتمع، مع الاستثمار بشكل كبير في الأطفال. وتقوم الحكومة، بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني الوطنية وأولياء الأمور وقيادات المجتمع المحلي والقيادات الدينية، بتنفيذ خطة عمل بشأن الأطفال تركز على منع تشرد الأطفال وجرائم الأحداث العنيفة والتسرب المدرسي؛ والقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والتخلي عن الرضع. وتتعامل الخطة مع الأسرة بوصفها وحدة أساسية تكفل رفاه الطفل، وتنطوي على برامج مختلفة لتزويد العائلات بمصادر إضافية للدخل. وقد عززت الخطة أيضاً برامج الحماية الاجتماعية لدعم الأيتام والأطفال ذوي الإعاقة. وتم خفض معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من ٩٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى أقل من ١٠ في المائة.

وتتوسط لجنة وطنية لحماية الأطفال باستعراض دوري لجميع السياسات المتعلقة بحقوق الطفل.

٢٤ - وأضاف أن التكنولوجيا الحديثة يجري استخدامها لتحسين نطاق برنامج التحصين الشامل وفعاليتها، في حين تهدف مجموعة من البرامج إلى حماية الصحة البدنية والنفسية للمراهقين، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات. وفي مجال التعليم، ينص الدستور على توفير التعليم المجاني والإلزامي للأطفال حتى سن الرابعة عشرة. ويهدف برنامج لتقدم الوجبات في المدارس إلى تعزيز التحاق الأطفال بالمدارس واستبقائهم فيها، في حين تخصص المدارس الخاصة ٢٥ في المائة من المقاعد للأطفال من الشرائح ذات الدخل المنخفض. ولمعالجة عدم التوازن في نسبة الإناث إلى الذكور بين الأطفال، استُحدث برنامج لتنظيم حملات تثقيفية عامة، والقيام عن كثب برصد عمليات الإجهاد الانتقائي، وتشجيع تعليم الفتيات. وأشار إلى وجود إطار قانوني قوي لحماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي واستغلالهم في المواد الإباحية والاتجار بهم. وتعمل الوكالات الحكومية والمجتمع المدني معاً لتنفيذ الأحكام القانونية ذات الصلة الرامية إلى حماية حقوق الأطفال والأحداث الذين يُزعم أنهم مخالفون للقانون، فضلاً عن أولئك الذين يحتاجون إلى الرعاية والحماية.

٢٥ - السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل): قال إن حماية الأطفال من العنف الناجم عن النزاع والفقر وعدم وجود السياسات الملائمة للأطفال هو أمر أساسي لتحقيق السلام وبناء مجتمعات عادلة، على النحو المعترف به في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تتسم الشراكات الدولية والإقليمية التي تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بأهمية بالغة. وقد اعتمد في البرازيل إطار تشريعي لحماية الأطفال في عام ٢٠١٢. ويضمن هذا الإطار حقوق الأطفال ضحايا العنف والشهيد عليه؛ ويضمن الحق في التنشئة الخالية من العقاب البدني وغيرها من المعاملة المهينة أو القاسية؛ وينص على منع وقمع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما الأطفال، وعلى حماية الأطفال المهاجرين.

٢٦ - وفيما يتعلق بالأطفال المهاجرين، أكد دعم حكومة بلده للتدابير التي تحظر ممارسات الطرد الجماعي وتضع حداً لعمليات احتجاز الأطفال وتمنع الاعتقالات التعسفية. وينبغي إيلاء أولوية عالية لمصالح الطفل وألا تكون هذه المصالح مجرد جزء من اعتبارات عديدة، لأن كل طفل لديه الحق في أن تكون مصالحه الفضلى اعتباراً رئيسياً في أي إجراء يتعلق به. ويجب تقييم كل القوانين والسياسات

ضد الأطفال، وقد أعدت خريطة طريق وطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال تشمل جميع مستويات الحكم وتسلم بضرورة مشاركة الأطفال في القرارات التي تؤثر عليهم. وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة بدمج أفضل الممارسات الدولية في التعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية لضمان اتساقها بجودة عالية وتأثيرها بشكل إيجابي ومباشر على الأطفال والمراهقين. وفيما يتعلق بمشروع القرار المتصل بحقوق الأطفال الذي سيقدم إلى اللجنة، وجه الانتباه إلى ضرورة ضمان احترام حقوق الأطفال المهاجرين وأطفال المجتمعات الأصلية.

٢٢ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها هما من الأولويات الرئيسية لحكومة منغوليا. وقد وضعت الحكومة برنامج عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ يعكس رؤيتها للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتمثل هذه الرؤية الخطة الوطنية لإدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسة العامة. وقد دخل التشريع الرئيسي التي يؤثر على الأطفال حيز التنفيذ منذ عام ٢٠١٦، وهو يشمل قوانين ترمي إلى تقديم المساعدة إلى المعيلين الوحيدين والميولات الوحيدين، وتعزيز تنمية الفئات الشابة، وإنشاء مراكز خدمات مخصصة لرعاية الأطفال من أجل دعم النساء العاملات. وعلاوة على ذلك، بدأ في عام ٢٠١٧ تطبيق برنامج وطني مدته خمس سنوات يعنى بنماء الطفل وحمايته وقدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي، مما أفضى إلى اعتماد البرلمان قراراً لتحسين الأحوال السائدة في المدارس بالنسبة للأقليات الإثنية والأطفال ذوي الإعاقة وتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ التشريعات على نحو أفضل. وقد حددت الحكومة هدفاً يتمثل في القيام بحلول عام ٢٠٣٠ بمعالجة ما تواجهه العاصمة أولانباتار من تحديات في مجال تعزيز وحماية حقوق الأطفال، بما في ذلك النقص في رياض الأطفال، واكتظاظ مستشفيات الأسر، والآثار الصحية الضارة التي يخلفها تلوث الهواء. وفي هذا الصدد، لا يزال التحدي السائد يتمثل في تنفيذ التشريعات والاستراتيجيات القائمة.

٢٣ - السيد تريباتي (الهند): قال إن في الهند ٤٧٢ مليون طفل دون سن الثامنة عشرة، يمثلون ما يقرب من خمس جميع الأطفال في العالم. وينص الدستور على أحكام مستفيضة بشأن تعزيز حقوق الأطفال ودعم نمائهم ورفاههم. وتابع قائلاً إن السياسة الوطنية المتعلقة بالأطفال، التي تستند إلى نهج قائم على الحقوق، تركز على سبل البقاء والصحة والتغذية؛ والتعليم والتنمية؛ والحماية؛ والمشاركة.

الذين يعيشون في المناطق المهمشة. وينبغي التصدي لتسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت باستخدام نهج شامل وجامع يسهم في القضاء على التمييز القائم على أساس نوع الجنس والإعاقة والأصل الإثني. واختتم بالإشارة إلى ضرورة تعزيز النُظم الإحصائية لما لها من دور حيوي في وضع السياسات العامة.

٣٠ - السيد غوتيريث سيغو بردياس (إسبانيا): قال إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة. وعلاوة على ذلك، تتضمن سياستها بالتعاون الدولي بشأن التنمية تمويلاً محدداً وأنشطة محددة لتعزيز حقوق الطفل. وذكر أن لجنة حقوق الطفل نظرت في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس لإسبانيا في دورتها السابعة والسبعين التي عُقدت في عام ٢٠١٨. وتراعي الحكومة الملاحظات الختامية للجنة في العملية الحالية لوضع السياسات، التي تشمل مشروع قانون لتوفير الحماية الشاملة للأطفال من العنف يسعى إلى النهوض بالمؤسسات العامة ذات الصلة، والخطة الاستراتيجية الوطنية الثالثة المتعلقة بالطفولة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، التي تنص على تعزيز مشاركة الأطفال في الحياة العامة وإيلاء الفئات الضعيفة الاهتمام. وقد أجرت إسبانيا استعراضاً وطنياً طوعياً، يشمل حماية حقوق الطفل، في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٩، ستستضيف إسبانيا المؤتمر الدولي الثالث بشأن المدارس الآمنة، وهو بمثابة مناقشة ستستترشد بإطار إعلان المدارس الآمنة. ويبيّن أن حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح تمثل أولوية للحكومة، التي تشدد على ضرورة تعميم مراعاة منظور جنساني وحماية التعليم في مبادرات التصدي لهذه المسألة.

٣١ - السيدة تيرنو (جامايكا): قالت إن حكومة بلدها تواصل العمل على تحقيق الغاية ٢ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، شاركت الحكومة في مؤتمر القمة الأول لإيجاد حلول لإنهاء العنف في إطار خطة عام ٢٠٣٠ من أجل الأطفال، الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٨، وظلت تشارك بقوة في أعمال الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال بوصفها بلداً رائداً منذ تموز/يوليه ٢٠١٦. واعتمدت الحكومة أيضاً تعديلاً في عام ٢٠١٨ على قانون رعاية الأطفال وحمايتهم، ووضعت الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية لوضع استجابة متكاملة لمسألة الأطفال والعنف وخرطة الطريق المتصلة بها. ووضعت جامايكا إطار استجابة لمكافحة

والممارسات المتعلقة بالهجرة تقيماً فردياً من أجل مراعاة المصالح الفضلى للطفل.

٢٧ - وتابع قائلاً إن البرازيل كانت مشاركا فاعلا في المناقشات العالمية المتعلقة بمكافحة عمالة الأطفال. وبين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٥، انخفض عدد الأطفال والمراهقين العاملين في البرازيل بنسبة ٨٠ في المائة. وتواصل الحكومة التركيز بشكل خاص على الحد من العبء الملقى على كاهل الفتيات للقيام بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، الأمر الذي يؤثر على فرصهن في التعليم والعمل. وتقدر الحكومة مشاركة وإسهام الأطفال، لا سيما الأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشة، في تخطيط السياسات، بما في ذلك البرامج التي تركز على التنمية وتمكين الفتيات. واختتم قائلاً إن توافر البيانات أمر بالغ الأهمية لضمان نجاح السياسات المراعية للمنظور الجنساني والمراعية لاحتياجات الطفل.

٢٨ - السيد غونساليس (كولومبيا): قال إن حكومة بلده بدأت تطبيق سياسة وطنية بشأن الأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ تهدف إلى دعم نمائهم الشامل؛ وتهيئة الظروف التي تكفل رفاههم وتتيح لهم وصولاً متكافئاً للفرص؛ ودعم مشاركتهم في عملية التحول التي يشهدها البلد. وفي الوقت نفسه، وُضعت سياسة تسعى إلى تعزيز قدرات الأسر، وفي الوقت نفسه تقرّ بأنهم أصحاب حقوق جماعية وعوامل للتغيير الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت المؤسسة الرئيسية في كولومبيا المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الأطفال والأسر نهج حقوق متميزاً من أجل مراعاة نوع الجنس والإعاقة والهوية العرقية والميل الجنسي والجنساني في جميع أنشطتها. وقال إن حكومة بلده ترى أن للاستثمار في الأطفال دون سن السادسة أهمية حاسمة بصفة خاصة، بالنظر إلى التطورات الجسدية والنفسية الحرجة التي تحدث في السنوات الست الأولى من العمر، وإلى الأثر الاجتماعي الإيجابي لهذا الاستثمار. وفي هذا الصدد، يحدد قانون بشأن الطفولة المبكرة، اعتمد في عام ٢٠١٦، سياسة الدولة بشأن النماء الشامل في مرحلة الطفولة المبكرة ويهدف إلى تيسير تحقيق أوضاع بشرية واجتماعية ومادية ملائمة.

٢٩ - وفي حين أُحرز تقدم في مجال الحد من عدد الأطفال في حالات النزاع المسلح، تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى القضاء على تجنيد الأطفال. وهي لا تزال ثابتة في التزامها الحيلولة دون استخدام الأطفال في حالات النزاع، وإيلاء اهتمام خاص لأطفال الشعوب الأصلية والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال

لمساعدة الأطفال المهاجرين هو دعم عملية لم شمل الأسر، وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

٣٤ - وأشارت إلى أن الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجب أن تشمل وجهات نظر الأطفال، فهم كثيراً ما يكونون أشد الفئات تأثراً بالفقر والتشرد والعنف والإهمال وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم. وينبغي أيضاً الاستفادة في تنفيذ الخطة من الروابط بين حقوق الطفل على النحو المحدد في الصكوك القانونية القائمة وفي أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - السيد مولينا ليناريس (غواتيمالا): قال إن الدول الأعضاء، بسعيها إلى تزويد الأطفال بالخدمات الصحية والتعليمية الملائمة وضمان حمايتهم من العنف والاستغلال والتمييز، لا تمنع فقط الحالات المتوقعة لوفاة الأطفال دون سن الخامسة بحلول عام ٢٠٣٠ وبالبلغة ٧٠ مليون وفاة، بل تسهم أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة وخفض التكاليف المرتبطة بسوء الصحة وانخفاض الإنتاجية.

٣٦ - وأضافت أن موقع غواتيمالا الجغرافي في مسار تدفقات الهجرة باتجاه الشمال والتحديات الاقتصادية والمؤسسية التي تواجهها، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى في المنطقة، يجعلها معرضة بشدة لمشكلة الاتجار بالأشخاص. ومع زيادة تدفقات الهجرة في السنوات الأخيرة، أصبحت غواتيمالا بلد منشأ وعبور ومقصد للاتجار الدولي، مما أدى إلى انتشار هذه الممارسة الإجرامية على الصعيد الوطني. ومما يثير القلق بوجه خاص آفة الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، التي تؤثر بوجه خاص في النساء والأطفال والمراهقين. وتشمل الآثار المدمرة لهذه الجريمة الضرر البدني والنفسي، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وسوء التغذية المزمن، والعزلة الاجتماعية، وإدمان المخدرات، بل والاتجار أو القتل على أيدي المتجرين أو زبائنهم. والاتجار بالأشخاص شكل من أشكال الرق المعاصر، وعلى المجتمع الدولي أن يظل عاقد العزم على بذل جهود مشتركة للقضاء عليه.

٣٧ - وذكرت أن خطة التنمية الوطنية في غواتيمالا تتضمن مبادرات محددة لدعم نماء الأطفال ومنحهم فرصاً لينشأوا في مأمّن من العنف ويتمكنوا من ممارسة حقوقهم كاملة، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد قدّمت حكومة بلدها التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس بموجب الاتفاقية إلى لجنة حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

تسلط الأقران وأسهمت في تقرير الأمين العام عن حماية الأطفال من تسلط الأقران (A/73/265). ودجّحت الحكومة مؤخراً كيانين معنيين بحماية الأطفال من أجل إنشاء وكالة واحدة لحماية الأطفال وخدمات الأسرة. وتهدف عملية الدمج إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وحسن توقيت تقديم الخدمات، وزيادة عدد الموظفين في الخدمات الميدانية.

٣٢ - وقالت إن جامايكا ستستضيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ المؤتمر الإقليمي للجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة وإهمال الأطفال لمنطقة البحر الكاريبي، وإنها ترحّب بالشركاء من منطقة البحر الكاريبي والمناطق الأخرى. وأضافت أن وفد بلدها، بوصفه الرئيس المشارك لمجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال وأهداف التنمية المستدامة، يشدد على ضرورة توفير مزيد من الفرص لتبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء، وعلى أهمية الشراكات. وفي هذا الصدد، وقّعت حكومتا جامايكا والولايات المتحدة الأمريكية في أيار/مايو ٢٠١٨ اتفاق شراكة لحماية الأطفال يهدف إلى الحد من الاتجار بالأطفال. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، بدأ تنفيذ مشروع المشاركة والمساعدة على الصعيد القطري للحد من عمل الأطفال بدعم من منظمة وينوك الدولية ومنظمة محامون بلا حدود.

٣٣ - السيدة رومينوفيتش (بولندا): قالت إن نص الاتفاقية تأثر تأثراً كبيراً بمفهوم إنسانية الأطفال المتأصلة، الذي كان الكاتب البولندي يانوش كورتشاك أول من طرحه. وبيّنت أن بولندا كانت في الواقع من الدول التي دفعت باتجاه وضع الاتفاقية. وهي تركز في جهودها الحالية لتنفيذ الاتفاقية على منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال. فعلى الصعيد الوطني، وضعت بولندا إطاراً قانونياً قوياً لحماية حقوق الطفل، يُنفذ في جزء منه من خلال مكتب أمين المظالم المعني بالأطفال، الذي يعمل بوصفه هيئة حكومية مستقلة وعلى نحو يتماشى مع الدستور والاتفاقية. وذكرت أن العقوبة البدنية محظورة منذ عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٦، بدأت الحكومة تنفيذ برنامج لتوفير الدعم المالي للأسر التي لديها أطفال. ويعامل الأطفال المهاجرون بعناية خاصة ووفقاً لالتزامات بولندا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية. إذ يكفل القانون البولندي للأطفال المهاجرين غير المصحوبين التمثيل القانوني والظروف المعيشية الكريمة والمساعدة الاجتماعية. ومع ذلك، تسلّم الحكومة بأن أهم إجراء

التعاون الدولي. وحكومة بلدها ملتزمة التزاماً عميقاً بتحسين بيئة تتيح للأطفال الازدهار والإسهام في المجتمع. ومن العناصر الرئيسية في هذا الصدد الديمقراطية ومبدأ الوحدة في ظل التنوع وروح التعاون المتبادل. وتواصل الحكومة الحد من مستوى الفقر، ودعم الأسر الفقيرة، بطرق منها نظام التأمين الصحي الوطني. ويمثل هدف خفض معدل التقرم إلى الصفر أولوية رئيسية للحكومة. حيث يجري تنفيذ برنامج وطني للحد من التقرم تنفيذاً فعالاً في ١٠٠ مقاطعة و ١٠٠٠ قرية. وأضافت أن ٢٠ مليون طفل يعيشون في فقر ملتحقون بالمدارس بفضل برنامج تقديم الإعانة الحكومية للأطفال في الفئة العمرية من ٦ سنوات إلى ٢١ سنة. واندونيسيا أيضاً بلد رائد في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

٤٢ - السيد سامبرانو أورتييس (إكوادور): قال إن الأهداف ٤ و ٥ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة على التوالي بالتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والتشجيع على إقامة مجتمعات عادلة مسالمة لا يهمل فيها أحد، لا يمكن تحقيقها إلا عندما توفر جميع الدول حماية شاملة للأطفال. وذكر أن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يشكلون نسبة ٣٦ في المائة من سكان إكوادور. وبالتالي، فإن الدستور يعترف بالأطفال كفئة ذات أولوية، ويحمل الدولة مسؤولية حمايتهم وكفالة نوائهم بشكل شامل وممارستهم الكاملة لحقوقهم مع مراعاة مبدأ مصلحة الطفل الفضلى وأسبقيتها على مصالح الآخرين. وينص الدستور أيضاً على حق الطفل في السلامة الجسدية والنفسية؛ وفي الهوية والاسم والجنسية؛ والصحة والتغذية الشاملتين؛ والتعليم والثقافة والرياضة والترفيه؛ والضمان الاجتماعي؛ وأن تكون لديه أسرة وأن يتمتع بالتعايش السلمي مع الأسرة والمجتمع المحلي؛ والمشاركة الاجتماعية؛ واحترام حرته وكرامته. وقد تضمنت الجهود المبذولة لتحقيق الإنصاف للأطفال برنامجاً يستند إلى نموذج للمسؤولية المشتركة، يركز على مرحلة الطفولة المبكرة.

٤٣ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي بصدد الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الجمعية العامة للمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، وأكد من جديد التزام حكومته بتعزيز وضمان احترام حقوق الطفل. ودعا إلى التركيز على الغاية ٢ من الهدف ٣ لوضع حد للوفيات التي يمكن تفاديها للأطفال دون سن الخامسة، وعلى الغاية ١ من الهدف ٤ بشأن توفير التعليم الابتدائي والثانوي الجيد.

٣٨ - السيد عيسنوف (كازاخستان): قال إن حكومة بلده تعتبر أمن وسلامة الأطفال شرطاً رئيسياً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الجديدة للسلام. ويتضح ذلك في خطتها الوطنية، كازاخستان ٢٠٥٠، وسياسات أخرى. وقد أنشئت لجنة معنية بحماية حقوق الطفل تحت إشراف وزارة التعليم بهدف كفالة الحقوق الاجتماعية والضمانات القانونية للأطفال. وتنفذ هذه المبادرة في جميع مناطق البلد، بتركيز على التنشئة الأخلاقية والروحية للأطفال وعلى توفير خبراء مؤهلين تأهيلاً جيداً في مجال رعاية الأطفال. واعتمدت تشريعات تطلعية منذ انضمام كازاخستان إلى الاتفاقية في عام ١٩٩٤. إذ تنص القوانين الجديدة على توفير الملاجئ للشباب المشردين، وتتضمن أحكاماً بشأن الوصاية والتبني؛ وتقديم الدعم للأطفال ذوي الإعاقة؛ والحد من الجريمة والإهمال والتشرد في أوساط الأطفال؛ ومنع عمل الأطفال، وفقاً لصكوك منظمة العمل الدولية. ويجري أيضاً بذل جهود لمكافحة إيذاء الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم.

٣٩ - وذكر أن لجنة حقوق الطفل اعترفت بالأشواط التي قطعتها كازاخستان في ما يتعلق بالتشريعات والخدمات والبرامج، وبتعاونها مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني. وقد أنشأت الحكومة وظيفة أمين مظالم للأطفال وكفلت مشاركتهم في جميع المسائل التي تعنيهم. وعلى الرغم من التراجع الذي تشهده الاتجاهات الاقتصادية العالمية، واصلت كازاخستان تقديم الدعم والحماية الاجتماعيين بالمستوى نفسه، بل أحياناً بمستوى أكبر. فقد أكد قياس الأهداف الإنمائية للألفية انخفاض معدلات وفيات الرضع والأمهات نتيجة اتخاذ تدابير منها تحسين التغذية وحملات التطعيم. وتولي الحكومة اهتماماً للترويج والرياضة والثقافة من أجل كفالة النماء الشامل للشباب.

٤٠ - وأنهى كلامه بالقول إن كازاخستان تتعاون وتعاوناً وثيقاً مع اليونيسف لكي تقوم تلك المنظمة بدور قيادي وتعمل كشريك لبلدان أخرى من بلدان وسط آسيا من خلال اقتراحها إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة سيركز على التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، مع إيلاء الأولوية لحقوق الأطفال. وتقدم كازاخستان أيضاً المساعدة الإنسانية إلى الأطفال أثناء المصائب والكوارث الطبيعية من خلال وكالة التنمية الوطنية.

٤١ - السيدة حسن (إندونيسيا): قالت إن توفير اللقاحات في الوقت المناسب والتغذية السليمة من أهم التدخلات لإنقاذ حياة الأطفال. وقد يُسرت هذه الأنشطة في جميع أنحاء العالم بفضل

٤٤ - السيدة شانغي - بوتاني (جنوب أفريقيا): قالت إنه منذ بزوغ فجر الديمقراطية في جنوب أفريقيا، اتخذت حكومتها قراراً مدروساً من قرارات السياسة العامة بإعطاء أولوية قصوى لحماية حقوق الطفل، لا سيما حقوق الطفلة والأطفال ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة بصياغة التعديل الثالث لقانون الطفل؛ وتنقيح خطة العمل الوطنية بشأن الطفل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤؛ ووضع إطار جديد لمشاركة الطفل؛ واستكمال المشاورات المتعلقة ببرنامج العمل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ الذي يعالج العنف ضد النساء والأطفال، مع التركيز على خدمات الوقاية والحماية والدعم. وستقدم جنوب أفريقيا ردها على قائمة المسائل الواردة من لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، وستقدم تقريرها إلى تلك اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقدمت أيضاً المسودة الأولى لردها على الخبير المستقل المعني بدراسة الأمم المتحدة العالمية عن الأطفال المحرّدين من حريتهم. وتهدف جميع تلك السياسات والقوانين والإفادات المقدمة إلى دعم تنفيذ جنوب أفريقيا للاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية والإقليمية. وقد اتبعت الحكومة نهجاً متعدد أصحاب المصلحة تشاورياً وشاملاً وشفافاً إزاء عمليات الاستعراض المختلفة لكفالة تحمل مسؤوليتها وتولي أمرها بصورة جماعية.

٤٧ - السيدة كيبباني (جورجيا): قالت إن حماية حقوق الطفل إحدى أهم الأولويات بالنسبة لجورجيا. ولكفالة سياسة متسقة وتنسيق فعال بين مؤسسات الدولة، أنشأت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لجنة مشتركة بين الوكالات مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية. كما أن جورجيا عضو في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، وتشارك فيها بصفتها بلداً رائداً. وقد دخل قانون بشأن قضاء الأحداث حيز التنفيذ في عام ٢٠١٦، وتم اعتماد عدة قوانين لكفالة توفير وثائق هوية للأطفال الذين يعيشون في الشوارع، مما يسهل حصولهم على الخدمات العامة. ويعكف البرلمان منذ عام ٢٠١٧ على صياغة مدونة بشأن حقوق الطفل، ستؤدي متى اعتُمدت إلى سد الثغرات الموجودة في التشريعات القائمة والإسهام في التنفيذ الفعال للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

٤٨ - واستطردت تقول إن تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المناطق المحتلة من جورجيا أمر يثير القلق، لا سيما حالة الأطفال الذين يواجهون العنف والتمييز من جانب نظام الاحتلال يومياً. ونظراً لعدم وجود آليات دولية للرصد داخل تلك المناطق، فإن الأطفال يُجرمون من حقهم في التعليم بلغتهم الأصلية ومن الحق في حرية التنقل. ومنذ عام ٢٠١٥، يعتمد نظام الاحتلال في سوخومي وتسخينفالي إلى إغلاق المدارس الجورجية أو تغيير لغة التدريس بها إلى اللغة الروسية، مما كان له آثار سلبية على الأداء الأكاديمي للتلاميذ في مقاطعتي غالي وأخالغوري. ويشكل هذا التمييز اللغوي اعتداءً آخر على هوية وكرامة السكان المنحدرين من أصول جورجية في المناطق المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إغلاق نقاط العبور المزعومة على طول خط الاحتلال قد زاد من تقييد حرية التنقل وزاد من سوء الحالة الإنسانية على الأرض، لا سيما بالنسبة للأطفال، الذين يُمنعون من عبور خط الاحتلال للذهاب إلى المدارس في الأراضي الواقعة تحت السيطرة الجورجية. وقد أطلقت حكومة جورجيا، من جانبها، مبادرة سلام جديدة بعنوان "خطوة نحو مستقبل أفضل"، تهدف إلى تيسير الوصول إلى جميع مراحل التعليم لسكان منطقتي أبجازيا وتسخينفالي المتأثرتين بالنزاع في الأراضي الواقعة تحت السيطرة

٤٥ - ومضت تقول إن معظم أطفال جنوب أفريقيا المحرومين تاريخياً ما زالوا مستبعدين اجتماعياً. ومع تزايد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، يواجه أطفال أفقر الأسر المعيشية ظروفًا يسودها الفقر وعدم كفاية التغذية وتدني جودة التعليم ومحدودية فرص الحصول على التعليم العالي. ولمواجهة ذلك الوضع، استحدثت الحكومة خدمات لتوفير التعليم العالي والتدريب المجانيين للطلاب المحرومين. كما يتأثر الأطفال في المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل بتعاطي المخدرات. وعليه، فقد طلبت حكومتها أن تتناول تقارير الأمم المتحدة المقبلة عن حقوق الطفل مشكلة تعاطي المخدرات بمزيد من الإسهام، وأن توفر التوجيه وأفضل الممارسات بشأن كيفية تهيئة المجتمعات المحلية والأسر للتعامل مع هذه الآفة ومع تأثيرها على الأطفال.

٤٦ - وفيما يتعلق بممارسة تشغيل الأطفال المستمرة، قالت إن حكومتها تود أن توجه الانتباه إلى الشواغل التي أثارها التحالف المعني بالغاية ٧-٨، وهو شراكة عالمية تهدف إلى القضاء على أشكال الرق المعاصر والاتجار بالبشر وتشغيل الأطفال. وتشمل هذه الشواغل الأسباب التي تدفع حكومتها للسعي إلى وضع صك ملزم

ويكونون عرضة للاستغلال وذوي فرص محدودة. ولذلك تكرر الحكومة أقصى اهتمامها لتوفير فرص حصول الأطفال على التعليم، وذلك بهدف زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات إتمام الدراسة. وتوفر وزارة التعليم الكتب المدرسية مجاناً لجميع الطلاب، وقد أنشأت صندوقاً استثمارياً للطلاب الفقراء وبرنامجاً غذائياً تكميلياً. كما تنفذ الحكومة استراتيجيات مختلفة لتيسير الحصول على التعليم لأطفال السكان الأصليين والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والأحداث المحتجزين والأحداث الجرمين والأطفال بدون وثائق رسمية. وفي عام ٢٠١٧، كان المعدل الوطني لإتمام الدراسة الابتدائية يبلغ ٩٨ في المائة، في حين كان معدل إتمام المرحلة الثانوية يبلغ ٩١ في المائة. كما حققت ماليزيا تكافؤ الجنسين في الالتحاق بالمدارس. وستواصل الحكومة السعي لكفالة الاستفادة للجميع والقيود الكامل لجميع الأطفال في المدارس من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة التعليم الثانوي بحلول عام ٢٠٢٠.

٥٢ - وأوضح أنه تم اعتماد تشريعات محلية لحماية الأطفال من تشغيل الأطفال والاستغلال الجنسي والاتجار. ويشمل ذلك قانوناً بشأن عمالة الشباب، وقانوناً لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وقانوناً بشأن الجرائم الجنسية ضد الأطفال. وذكر بأن ماليزيا طرف في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد أثرت الاتفاقية على الجهود الوطنية للحد من وفيات الرضع والأطفال، وفي التعجيل بتعليم الفتيات، وزيادة فرص حصول الأطفال الذين يعيشون في المناطق النائية على التعليم.

٥٣ - السيدة إنانج أورنيكول (تركيا): قالت إن حكومتها قد خطت خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الأطفال وتحسين أحوالهم المعيشية. فالأطفال هم من بين الفئات التي تحظى بحماية خاصة عن طريق التعديلات الدستورية المعتمدة في عام ٢٠١٠. ولا يزال من أهم أولوياتها المحورية كفالة توفير فرص التعليم لجميع الأطفال وسد الفجوة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة بالنسبة للطفلة.

٥٤ - وعلى الصعيد الدولي، أشارت إلى أن تركيا طرف في الاتفاقية وبروتوكولها الاختياريين الأولين، وقد وقعت على البروتوكول الاختياري الثالث المتعلق بإجراء تقديم البلاغات في عام ٢٠١٢. كما صدقت على معاهدة مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من

الجورجية. وحثت بالقول إنه يجب على المجتمع الدولي أن يكفل أن الجهود التي يبذلها لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة لن تترك أطفال المناطق المتضررة من النزاع خلف الركب.

٤٩ - السيدة فارينا (ملديف): قالت إن حكومتها أنشأت وحدات متخصصة داخل المدارس العامة في جميع أنحاء البلد لضمان تكافؤ فرص التعليم للأطفال ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة، بمن فيهم الأطفال، دعماً مالياً وأشكالاً أخرى من المساعدة، بما فيها المعدات والإسكان. وفيما يتعلق بحماية الحق في الصحة، فقد انخفض معدل وفيات الرضع في البلد من ١٢١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٧٧ إلى ٦ وفيات فقط في عام ٢٠١٦، في حين أن الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات منعدمة.

٥٠ - وفيما يتعلق بمياكل حماية الطفل، أوضحت أنه قد تم إنشاء مراكز لخدمة الأسرة والطفل في جميع جزر البلد المرجانية البالغ عددها ١٩ جزيرة. وقد جُهزت هذه المراكز بغرف مقابلات مرعية للأطفال وملاجئ مؤقتة للنساء والأطفال من ضحايا الإيذاء المنزلي. كما نُشر على الإنترنت سجل للمدانيين من مرتكبي الجرائم الجنسية بحق الأطفال. وسعيًا لتوفير سبل متعددة للإبلاغ عن حالات العنف وتبسيط هذه العملية، أنشأت الحكومة مركز اتصال مجاني يعمل على مدار الساعة وأطلقت تطبيقاً للهاتف المحمول يسمح لأي شخص، بما في ذلك الأطفال، بالإبلاغ عن الحالات دون الكشف عن هويتهم. وتسعى المدارس إلى تعزيز ثقافة الاحترام والتسامح بهدف تشكيل مواطنين عالميين ومنع تسلط الأقران. وهناك برامج محددة لتمكين الطفلة تركز على تشجيع وتحفيز الفتيات على تحقيق أهدافهن وليصبحن صانعات للقرار. وقد أسفرت مبادرة لتحسين التنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية، وبالتالي تعزيز حماية الطفل، عن إنشاء قاعدة بيانات وطنية لحماية الأطفال، مما عزز آليات الإحالة بين وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة ودائرة الشرطة في ملديف، وأتاح توليد البيانات بطريقة آنية ومصنفة وقائمة على الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، تشرف وزارة التعليم على نظام معلومات السياسات، يتم من خلاله رصد الانتظام في المدارس لتحديد ومتابعة الحالات المحتملة المثيرة للقلق.

٥١ - السيد محمد ناصر (ماليزيا): قال إن التحضر الهائل في ماليزيا قد أوجد مناطق حضرية محرومة اقتصادياً واجتماعياً. وكثيراً ما يفتقر الأطفال في هذه المناطق إلى الرعاية الصحية والتعليم،

لسياسة خاصة بحماية الطفل؛ وإنشاء أمانة للطفل تابعة لوزارة العمل؛ وتعديل قانون الاتجار بالأشخاص؛ ووضع استراتيجية وخطة عمل للقضاء على تشغيل الأطفال؛ وتعديل التشريعات من أجل تيسير إصدار بطاقات هوية للأطفال مجهولي الوالدين.

٥٧ - وأشارت إلى أنه، وفقاً لليونيسف، فإن الفتيات يشكلن ٧٥ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في البلد، والبالغ عددهم ٣,٥ ملايين طفل، وهو تفاوت تفاقمه محدودية الوصول إلى الخدمات في المناطق الريفية. ودعمت لتمكين الفتاة، رفعت الحكومة السن القانونية للزواج إلى ١٨ سنة، مما أدى إلى انخفاض بنسبة ١٠ في حالات زواج الأطفال. وأُنشئت ١١ مدرسة للأطفال ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد، في حين أتاحت وزارة شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن عودة أكثر من مليوني طفل من المشردين داخلياً إلى المدارس.

٥٨ - وواصلت كلامها بالقول إنه في غضون عقد من الزمن، انخفض معدل وفيات الرضع من ٢٥,٧ في المائة إلى ٢,٢ في المائة، وارتفعت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين من ٢٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة. وأنشأت وزارة الصحة العامة مؤخراً ٩٢٤ مركزاً لعلاج سوء التغذية في جميع أنحاء البلد، قدّمت حتى الآن العلاج إلى ١٦٢ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. كما تجتهد الحكومة في تنفيذ خطة شاملة لمنع تجنيد الأطفال ولتمكين الأحداث المجرمين من الاندماج مجدداً في المجتمع. وستواصل الحكومة أيضاً إنفاذ قانون العقوبات الجديد الذي يجرم الاعتداء الجنسي على الأطفال، وستزيد من عدد وحدات حماية الطفل داخل مراكز الشرطة الوطنية.

٥٩ - السيدة أندوخار (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن تصديق الجمهورية الدومينيكية على الاتفاقية في عام ١٩٩١ قد ساعدها على بناء نظام لحماية وتعزيز حقوق الأطفال. وعلى الصعيد الدولي، وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في إطار الاتفاقية، هناك حاجة إلى إنشاء آليات تكفل المساءلة عن انتهاك حقوق الأطفال، وكذلك إلى وضع سياسات ملموسة تكفل تمتع الأطفال بالحقوق في التعليم والحماية من النزاعات المسلحة وفرص النمو من دون تمييز. وفي هذا الصدد، فإن لدى الجمهورية الدومينيكية إطار سياسات لدعم وإدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٠ - وأضافت أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً لبرامج الطفولة المبكرة. فمُنذ عام ٢٠١٥، التحق ما يقرب من ١٣٠ ٠٠٠ طفل

الاستغلال والاعتداء الجنسي واتفاقية مجلس أوروبا بشأن الاتصال المتعلق بالأطفال ونهت إلى ضرورة النظر في حقوق ورفاه الأطفال في حالات النزاع والأزمات. فقد تفاقمت للأسف التحديات التي تعيق هذا العمل بسبب انتهاكات من قبيل تجنيد الأطفال واستخدامهم، والاختطاف الجماعي، والتعذيب والعنف الجنسي، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، وكلها باتت من أنماط النزاعات. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي تصميمًا سياسيًا مشتركًا وقويًا وأن يتخذ إجراءات من أجل التصدي لهذه الحالة.

٥٥ - وأفادت أن النزوح الكبير للملايين من المهاجرين واللاجئين عبر الحدود يمثل أزمة إنسانية كبرى، تتطلب من المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتلبية احتياجات الأطفال المشردين. وتستضيف تركيا عدداً من اللاجئين أكثر مما يستضيفه أي بلد آخر، وقد بيّنت في هذا الصدد تجربتها في تعزيز القدرة على الصمود والرفاه لصالح أكثر من مليون طفل سوري في البلد. ويسجّل الأطفال السوريون في المدارس العامة في تركيا وفي ٣١٨ مركزاً تعليمياً مؤقتاً، أنشئت خصيصاً لهم. وتلبي الحكومة جميع احتياجاتهم المادية وتقدم مساعدة نقدية لكل طفل سوري منتظم في الدراسة، بالإضافة إلى المساعدة التعليمية المشروطة بالمواظبة على الدراسة. وقد ساعدت هذه الجهود على زيادة نسبة التعلم في المدارس، إذ بلغ معدل الالتحاق بالمدارس ٦٥ في المائة خلال السنة الدراسية ٢٠١٧-٢٠١٨. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لإنشاء مدارس جديدة وتوظيف مدرسين جدد، لا سيما وأن الأطفال السوريين هم الذين سيعيدون بناء بلدهم. ودعت في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى العمل وفقاً لمبدأ تقاسم المسؤوليات والأعباء.

٥٦ - السيدة سليم (أفغانستان): قالت إن العنف المفروض على أفغانستان كان له أثر مدمر على شعبها، وبخاصة الأطفال. فالقوات المقاتلة بالوكالة من الخارج إلى تسعى زرع الفتنة داخل المجتمع الأفغاني، مما ألحق صدمة شديدة بأطفاله. ولعل الهجوم الذي وقع مؤخراً على مركز تعليمي في كابول هو دليل على أنواع الفظائع التي ترتكبها تلك القوات. كما أن الإرهابيين يستغلون الأطفال عن طريق اختطافهم وغسل أدمغتهم خارج أفغانستان لتنفيذ هجمات انتحارية. ففي عام ٢٠١٧ وحده، تعرض ٣ ١٧٩ طفلاً للقتل أو التشويه نتيجة للحرب. بيد أن الحكومة لا تزال ملتزمة بحماية حقوق الأطفال. وقد شملت المبادرات الأخيرة اعتماد وزارة الدفاع

التدابير التشريعية والتنفيذية من أجل النهوض بحقوق الأطفال وحمايتهم، ولا تزال ملتزمة بالوفاء بتعهداتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقمة بها. وقد سعت قطر إلى وضع آليات للإنذار المبكر للمساعدة على كفالة توجيه انتباه السلطات فوراً إلى أي حالات إيذاء الأطفال أو إهمالهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، زادت قطر من عدد الأخصائيين الاجتماعيين المعيّنين في المدارس الذين تم تدريبهم لتحديد الحالات المشتبه فيها لإيذاء الأطفال أو إهمالهم، ونظمت حملات توعية في المدارس لتعليم الطلاب كيف يمكنهم حماية أنفسهم من العنف. كما أنشأت قطر خطاً هاتفياً ساخناً يعمل على مدار الساعة للإبلاغ عن أي حالات مشتبه فيها لتعرض الأطفال لسوء المعاملة، وتوفر لجميع الأطفال الذين تعرضوا للإيذاء أو المعاملة السيئة خدمات الرعاية الصحية وإعادة التأهيل المناسبة، وتسعى إلى كفالة وضع جميع الأطفال ضحايا العنف أو الإساءة في بيئات منزلية تضمن لهم الأمن والسلامة. كما تعمل الحكومة مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة لمكافحة تسلط الأقران في المدارس.

٦٣ - ومضت تقول إن قطر مقتنعة بأن التعليم هو مفتاح التنمية، وهي تعمل مع شركائها الدوليين لكفالة تمتع جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال في حالات الطوارئ، بحقوقهم في الحصول على تعليم عالي الجودة. وقدمت قطر دعماً كبيراً لمبادرة "التعليم فوق الجميع" التي تهدف إلى تعزيز حق الأطفال في التعليم في المناطق التي تعاني من الأزمات والمناطق المتأثرة بالنزاعات، وقدمت مؤخراً منحة قدرها ٧٠ مليون دولار إلى اليونيسف لتيسير جهودها في توفير مياه الشرب النقية باليمن ومكافحة انتشار الكوليرا والأمراض الأخرى المنقولة عن طريق المياه، وهو ما يمكن أن ينقذ أرواح الملايين من الأطفال.

٦٤ - السيد تشارتوز (مراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن وفده يولي أهمية خاصة للاعتراف في الاتفاقية بالدور الذي لا غنى عنه للأسرة في تعزيز نمو ورفاه أعضائها. فالأسرة هي الخلية الأولى والحويوية في المجتمع بسبب ما تقدمه للحياة، ولدورها الفريد في تربية أعضائها ودورها في إنشاء نسيج اجتماعي سليم. وتقع على عاتق الوالدين المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال ورعايتهم في جميع مراحل نموهم. وبالتالي، فإن رفاه الأطفال يتوقف على التدابير التي تتخذها الدولة لدعم الأسر في أداء وظائفها باعتبارها التي تمنح الحياة لأعضائها وتكون شخصياتهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول أن تضطلع بدور فرعي لأن التنمية البشرية المتكاملة وممارسة الكرامة

دون سن الخامسة بمرافق الرعاية النهارية الحكومية، في حين يقدم مركز مخصص للأطفال ذوي الإعاقات خدمات التشخيص وإعادة التأهيل. وفي عام ٢٠١٧، أقرت الهيئة التشريعية قانوناً يحظر زواج الأطفال ويحدد الحد الأدنى لسن الزواج بـ ١٨ سنة. وقد أعلن الرئيس يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر يوماً وطنياً للطفلة، اعترافاً بما لتمكن الفتيات والاستثمار فيهن من دور حاسم في تحقيق التنمية المستدامة. وتتعاون الحكومة مع اليونيسف في إنجاز مشروع يتعلق بتنظيم مؤتمرات للمجتمع المحلي، الهدف منها معالجة مسألة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. كما أعادت إطلاق حملة لتشجيع الإبلاغ عن تلك الجريمة، وانضمت إلى التحالف العالمي من أجل إنهاء الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت (WePROTECT). وقد دعمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال صياغة خارطة طريق وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه. وشملت هذه العملية أيضاً المجتمع المدني والشباب، ومن المتوقع أن يتم تنفيذها بمشاركة الفئات المتأثرة، وبخاصة أشد الفئات ضعفاً. وتتضمن خريطة الطريق حملة وطنية لتزويد الأسر والمجتمعات المحلية بالأدوات اللازمة لاستخدام أساليب التأديب الإيجابي، وبالتالي الحد من العنف ضد الأطفال. وختتمت بالقول إن المجلس الوطني المعني بالأطفال والمراهقين يقوم بتنسيق تعداد سكاني بهدف حماية الـ ١٠ ٠٠٠ طفل الذين يعيشون في الشوارع.

٦١ - السيدة المولوي (قطر): قالت إن التقرير السنوي للممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال (A/73/276) يبين أن المجتمع الدولي قد أحرز تقدماً كبيراً في جهوده التي يبذلها لحماية الأطفال من العنف. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الغاية ٢ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وكفالة أن ينشأ جميع الأطفال في مأمن من العنف والإيذاء والاستغلال. وتواصل قطر تقديم الدعم إلى عدد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال مكافحة العنف ضد الأطفال، وقد أبرمت مؤخراً اتفاقاً مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ينص على إنشاء مركز للأمم المتحدة معني بالأطفال والنزاع المسلح في الدوحة، من شأنه تيسير الجهود الرامية إلى التصدي لمحنة الأطفال في حالات النزاع في جميع أنحاء المنطقة.

٦٢ - واستطردت بالقول إنه تمشياً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الجديدة، فقد سنت قطر العديد من

المتأثرة لكافة القوانين التي تحظر هذه الممارسة. كما تقوم الحكومة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على زواج الأطفال، التي تهدف إلى الحد من عدد حالات زواج الأطفال بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، فإنها تواصل العمل مع القيادات التقليدية من أجل تثقيفها بشأن الآثار الضارة لزواج الأطفال وحمل المراهقات. وقد أدت الاستثمارات المتواصلة في القطاع الصحي إلى إحراز تقدم في علاج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والوقاية منهما. كما قدمت الحكومة العلاج لـ ٨٩ في المائة من الأمهات المصابات لمنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل.

٦٨ - السيدة فيلدمان (أستراليا): قالت إن مصالح الطفل الفضلى تشكل الاعتبار الرئيسي في سياسة أستراليا وقراراتها الإدارية والقانونية ومؤسساتها. كما تقر بأهميتها التشريعات والاجتهاد القضائي في جميع الولايات القضائية المتعلقة بحماية الطفل والعدالة الجنائية وقانون الأسرة والصحة. وتشمل أهداف السياسة العامة للحكومة سد الفجوة التعليمية بين سكان أستراليا الأصليين وغير الأصليين؛ وتحسين فرص الحصول على التعليم للأطفال ذوي الإعاقة؛ والوقاية من سرطان عنق الرحم من خلال توفير التطعيم المجاني والطوعي ضد فيروس الورم الحليمي البشري للفتيات والفتيان على حد سواء. وتلتزم الحكومة أيضاً بتمكين المرأة، وحماية الفتيات من الزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ووقف الاتجار بالبشر في أستراليا والخارج.

٦٩ - ومضت تقول إن التدابير الرامية إلى حماية الأطفال من الإيذاء والمضايقة والتسلط تشمل تنفيذ سياسات وطنية لتوجيه عملية إرساء ممارسات السلامة والرفاه في المدارس. وتعمل الحكومة مع سلطات الولايات والمناطق لمنع إيذاء وإهمال الأطفال، ولتحسين النتائج لصالح الأطفال في نظم الرعاية خارج المنزل. وهناك أيضاً مفوض معني بالأطفال يعمل في إطار اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٧، أصدرت اللجنة الملكية المعنية بالتحقيق في الاستجابات المؤسسية للاعتداء الجنسي على الأطفال تقريرها النهائي. واتخذت الحكومة بالفعل عدداً من الإجراءات لكفالة سلامة الأطفال في مؤسسات الرعاية. وتشمل هذه الإجراءات إصلاح آليات الفرز والإشراف بشأن الأشخاص العاملين في هذا القطاع، ووضع معايير لسلامة الطفل، وإنشاء المكتب الوطني لسلامة الطفل. وفي عام ٢٠١٠، أطلقت أستراليا خطة وطنية للانتصاف، أسهم في وضعها جميع مستويات الحكومة والمنظمات غير الحكومية، بغية

الإنسانية لا يمكن فرضهما؛ بل يجب تركهما يتكشفاً بالنسبة لكل فرد في تناغم مع الآخرين.

٦٥ - واسترسل يقول إن تقرير الأمين العام عن حالة الاتفاقية (A/73/272) قد أظهر أن معدل وفيات الأطفال لا يزال مرتفعاً بشكل غير مقبول، إذ توفي ٥,٦ ملايين طفل في عام ٢٠١٦، ومعظم تلك الوفيات كانت لأسباب يمكن تفاديها. لذلك، ينبغي دعم النساء والأطفال بشكل أوفى من خلال توفير الرعاية الصحية الجيدة للأم والطفل والخدمات الأسرية المتكاملة. ويقع على عاتق الدول أيضاً واجب تعزيز ثقافة تسمح للأطفال بممارسة الحق في التعليم واكتشاف دورهم ومسؤولياتهم في الأسرة وفي المجتمع المحلي. ولا يمكن أن يتحقق ذلك من دون الاعتراف بحق الآباء والأمهات غير القابل للتصرف في تربية أطفالهم وفقاً لقيمهم الدينية والثقافية، لا سيما في المناطق التي تكون فيها كرامة الشخص على المحك. ويجب ألا يدخر أي جهد لإيجاد ثقافة تحمي الشباب والفئات الضعيفة. وينبغي ألا يُنسى الأطفال المهاجرون على وجه الخصوص، لأنهم في الغالب لا صوت لهم ومحرومون من وثائق الهوية ويتعرضون للاستغلال والإيذاء.

٦٦ - السيد زولو (زامبيا): قال إن حكومته اعتمدت في الآونة الأخيرة دستوراً منقحاً ينص على توفير الحماية الشاملة للأطفال. كما اعتمدت سياسة وطنية بشأن الأطفال، تهدف إلى الحد من سوء تغذية الأطفال وتوسيع نطاق برامج رعاية الطفولة المبكرة في جميع أنحاء البلد. وقد تمت صياغة مشروع قانون يجمع بين أحكام الاتفاقية وأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، واتخذت تدابير لتعزيز نظام حماية الطفل في البلد، بوسائل منها خدمات دعم الأسرة. وشملت الجهود الرامية إلى تحسين التعليم بناء وترميم المرافق التعليمية، وتوفير المواد والمعدات، وتوظيف المدرسين. ويمثل التصدي للتعنف الجنسي في المدارس أولوية رئيسية، لأن البيئات المدرسية غير الآمنة لا تشجع على الالتحاق بالمدارس وتؤدي إلى زيادة معدلات التسرب المدرسي.

٦٧ - ولاحظ المتكلم أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقر بأهمية إنهاء الممارسات الضارة ضد الأطفال، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وقال إن الحكومة بصدد توحيد سن الزواج القانونية وشرعت في عملية تشاورية على نطاق البلد بهدف تجريم زواج الأطفال في زامبيا من أجل كفالة الاحترام الفعلي من جانب المجتمعات المحلية

شاملة لتمكين الفتيات؛ والعمل مع الفتيان والرجال والأسر وقادة المجتمعات المحلية من أجل تغيير الأعراف الاجتماعية؛ وتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد والخدمات الصحية؛ وتنفيذ الأطر القانونية والسياسية. وستواصل آيسلندا دعم برامج اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتسريع الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٤ - وشددت على ضرورة أن يخضع دائما مرتكبو الجرائم التي تنطوي على إساءة معاملة للأطفال وممارسة العنف ضدهم للمساءلة دون اعتبار لمنصبهم أو مركزهم الاجتماعي. وبالنظر إلى العواقب المدمرة الناجمة عن التجارب المؤلمة على الصحة العقلية والبدنية للأطفال، يلزم منع هذه الأحداث أو التخفيف من آثارها بالكشف المبكر عنها والقيام بالتدخلات المناسبة عن طريق اتخاذ الإجراءات القائمة على الأدلة بهدف تعزيز التدابير الوقائية. لذلك تشجع آيسلندا اعتماد النهج القائمة على تعدد الوكالات والمراعية لاحتياجات الطفل في تقديم خدمات حماية الطفل. وفي آيسلندا، تجمع دار الطفل بين الجهات المقدمة لخدمات حماية الطفل، والأخصائيين الطبيين، والسلطات المعنية بإنفاذ القانون، والمدعين العامين، والقضاة للتحقيق في الحالات التي يشتبه فيها حدوث اعتداء جنسي وغيره من أشكال العنف ضد الأطفال. وقد استرشد بدار الطفل، منذ إنشائها في عام ١٩٩٨، ما يقرب من ٢٠ بلدا في أوروبا باتباع نهج مماثل لنهجها، ولقد يسرت بشكل أفضل وأكثر فعالية اللجوء إلى النظام القضائي في آيسلندا لصالح الأطفال. وتركز الحكومة على الدور الذي يؤديه نظام التعليم في تمكين الشباب وإعدادهم للمشاركة في المجتمع. وأشارت إلى أن التعليم المجاني والشامل بالغ الأهمية في تحقيق المساواة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والازدهار الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، تدعو الغاية ١ من الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، إلى ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم جيد منصف وشامل للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

٧٥ - السيد غيرتر (ناميبيا): قال إن قانون ناميبيا الوطني بشأن رعاية الطفل وحمايته يتماشى مع الاتفاقات الدولية والإقليمية، وينص على ولايات بمنع ومواجهة إهمال الأطفال وإساءة معاملتهم واستغلالهم والاتجار بهم. ويواجه الأطفال في جميع المجالات الاقتصادية في ناميبيا عددا من التحديات، بما في ذلك تسلط

مساعدة ضحايا الاعتداء الجنسي على الأطفال داخل الإطار المؤسسي في الحصول على خدمات المشورة والرعاية النفسية والمدفوعات النقدية.

٧٠ - السيدة هويلان جو (الصين) قالت إنه ينبغي أن يتمسك المجتمع الدولي بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وأن يهيء بيئات دولية وإقليمية مستقرة من أجل حماية الأطفال من الحروب والاضطرابات. وتدعو حكومة بلدها الدول الأعضاء إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقضاء على فقر الأطفال عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وتحسين خدمات الرعاية الصحية للأطفال واحترام حق كل طفل في التعليم.

٧١ - وأضافت أن ظهور الإنترنت قد يسر نشر المعلومات، مما يتيح للأطفال الضعفاء، مثل البنات والأطفال ذوي الإعاقات، اكتساب المعارف وفهم العالم. ومن ناحية أخرى، أسفر الإدمان على استخدام الإنترنت وتداول المعلومات الضارة على الإنترنت وانتشار استغلال الأطفال في المواد الإباحية عن إلحاق أضرار بدنية ونفسية بالأطفال. لذلك تتمتع الدول ذات السيادة بالحق في زيادة رصد الإنترنت ومنع ومكافحة إساءة استعمال التكنولوجيا وانتهاك حقوق الطفل بشكل فعال، وتحمل أيضا المسؤولية عن القيام بذلك.

٧٢ - وذكرت أن الصين تشكل موطنًا لخمس أطفال العالم ولطالما التزمت حكومتها بتعزيز وحماية حقوقهم. والصين دولة طرف في الاتفاقية وبروتوكوليهما الاختياريين الأولين، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، والاتفاقية المتعلقة بحماية الطفل والتعاون في مجال التبنى على الصعيد الدولي. وتولي الحكومة أهمية كبيرة لتعزيز رصد الإنترنت، وقد اتخذت تدابير تشريعية وتنفيذية لمكافحة جرائم الفضاة الإلكترونية من أجل حماية الأطفال من المحتويات الإلكترونية الضارة.

٧٣ - السيدة إيليرتسدوتير (آيسلندا): قالت إن حكومتها تشعر بالقلق إزاء العدد المتزايد من الأطفال الذين يعيشون في المناطق التي تشهد أحداثا شائعة من العنف السياسي والنزاع المسلح. وأضافت أن آيسلندا، خلال فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان، تعهدت بمواصلة دعم المبادرات الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، ولا سيما الجهود المبذولة للقضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والممارسات الضارة من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ويتطلب التصدي لهذه الممارسات اعتماد استراتيجيات

٧٨ - وأشارت إلى أنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين التي طال انتظارها إلا من خلال تمكين الفتيات، اللواتي هن أكثر عرضة للعنف والتمييز، ويلتحقن بالمدراس بمعدلات أدنى. كما ينبغي التركيز بوجه خاص على الأطفال ذوي الإعاقة من أجل ضمان وصولهم الكامل إلى الخدمات الاجتماعية والتعليمية اللازمة. وتؤيد جمهورية كوريا بشدة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال بطريقة أكثر شمولاً. وبوصف الحكومة الكورية عضواً في مجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة ورفيق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، فهي شريك يعول عليه في تعزيز وحماية حقوق الأطفال.

٧٩ - السيد تون لين سواي (ميانمار): قال إن حكومة بلده قد أدرجت النماء الشامل للأطفال في صميم خطتها الإنمائية الوطنية التي تدعم أيضاً خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضاف أن دستور ميانمار يضمن إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي. وفي السنوات الأخيرة، قامت الحكومة بزيادة الإنفاق العام على التعليم ودعمت التحاق الطلاب بالمدراس الثانوية، مما أسفر عن انخفاض معدل التسرب المدرسي.

٨٠ - وأضاف أن الحكومة جعلت السلام والمصالحة الوطنية على رأس أولوياتها الوطنية. وفي الدورة الثالثة لمؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٨، توصل جميع الأطراف إلى اتفاق هام على وضع برامج لضمان حقوق الطفل، والتقييد بالاتفاقية والقضاء على الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال كجزء من الالتزام بتعميم مراعاة مسألة حماية الأطفال ومنع الانتهاكات في عملية السلام.

٨١ - وذكر أن ميانمار قد أحرزت، منذ أن وقعت خطة العمل المشتركة مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تقدماً كبيراً في منع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والقضاء عليها. فقد تم إطلاق سراح أكثر من ٩٠٠ من المجندين السابقين القاصرين وإعادة دمجهم في المجتمعات المحلية، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المسؤولين عن تجنيد الأطفال. وأضاف أنه لم ترد أي تقارير عن عمليات جديدة لتجنيد الأطفال في عام ٢٠١٨، وأن الحكومة تعمل بشكل وثيق مع مكتب الممثلة الخاصة للانتهاك في وقت مبكر من خطة العمل المشتركة.

٨٢ - وأضاف أن ميانمار صدقت على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، واتفاقية منظمة العمل

الأقران، الذي يترك آثاراً قاسية بصفة خاصة على الفئات المهمشة، مثل الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والأطفال ذوي الإعاقة. ولقد أقر تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال (A/73/276) بجهود ناميبيا لسن التشريعات من أجل حماية الأطفال من العنف.

٧٦ - وأضاف أنه جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بدء تطبيق إطار عمل وطني يوفر المبادئ التوجيهية لبناء بيئات مدرسية آمنة وداعمة، تركز على تأمين رفاه الطلاب والمربين. وقامت ناميبيا أيضاً بتوفير التعليم المجاني الابتدائي والثانوي لتمكين الطفلة، ولوضع حد في نهاية المطاف لدورة فقر الإناث في البلد. وعلى الرغم من أن قطاع التعليم يتمتع بإطار تشريعي متين، ويتلقى النصيب الأكبر من الميزانية الوطنية، فهو لا يزال يواجه نقصاً في المعلمين المدربين تدريباً جيداً؛ ومحدودية مواد التدريس والتعلم ومعدات الملاعب؛ واكتظاظ غرف الدراسة؛ والحصول المحدود على خدمات الصرف الصحي، والكهرباء، والتكنولوجيا، بما في ذلك الاتصال بشبكة الإنترنت. وفي مجال الصحة، تسود حالات الحمل بين المراهقات، في حين أن خمس الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يقع في أوساط المراهقين، ويقع بين الفتيات ثلثا تلك الإصابات. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة، بالإضافة إلى برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، نظم دعم رسمية، بما في ذلك نوادي المراهقين، لتوفير مكان آمن للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من أجل التعامل مع الأبعاد الاجتماعية والطبية المتعلقة بمجالتهم.

٧٧ - السيدة بانغ تشو يو (جمهورية كوريا): قالت إن إتاحة الوصول إلى التعليم المنصف والشامل للجميع يجب أن تكون أولوية قصوى في جهود تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وفي هذا الصدد، يهدف التعليم من أجل المواطنة العالمية إلى تربية المواطنين على التصرف انطلاقاً من القيم الأساسية المتمثلة في التفاهم واحترام التنوع، والتسامح، وحقوق الإنسان. وإن جمهورية كوريا، كونها من أشد المدافعين عن تعليم المواطنة العالمية، أطلقت في عام ٢٠١٧، إلى جانب قطر، مجموعة الأصدقاء للتعليم من أجل المواطنة العالمية. كما تدعم الحكومة الكورية مبادرة اليونسيف "جيل بلا حدود"، التي تهدف إلى ضمان انخراط كل شباب في التعليم أو التعلم أو التدريب أو التوظيف بحلول عام ٢٠٣٠، وتحسين فرص التعليم للأطفال.

٨٥ - السيدة عبد القوي (مصر) أعربت عن اعتقاد حكومة بلدها القوي بأن الأسرة هي المسؤولة في المقام الأول عن حماية الأطفال، وأن نمو الطفل في بيئة عائلية بين أمه وأبيه ضروري وينتج طفلا سليما بدنيا ونفسيا. ولذلك، يجب على الحكومات أن تقدم المساعدة إلى الأسر، وأن تكفل تعليم الطفل الموجه نحو احترام والديه، فضلا عن احترام هوية الطفل الثقافية ولغته وقيمه، على نحو ما دعت إليه فعلا اتفاقية حقوق الطفل. كما تعتقد حكومة بلدها أنه من الضروري لتعزيز رفاه الأطفال، تنمية مواهبهم وقدراتهم العقلية والبدنية.

٨٦ - وقالت إن مصر أطلقت استراتيجية وطنية لمكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر، وهما سببان رئيسيان للفقر في أوساط الأسر المصرية ويشكلان ما قد يصل إلى ١٥ في المائة من حالات الزواج في البلدات والمدن وإلى ٣٠ في المائة من حالات الزواج في المناطق الريفية. وشهدت مصر أيضا زيادة كبيرة في تسلط الأقران بين الأطفال، مرده على الأقل جزئيا، بحسب ما تراه وزارة التعليم، إلى العولمة والتغيرات المدخلة على الأعراف الاجتماعية. وردا على ذلك، قامت الوزارة مؤخرا بتنظيم حملة لتوعية الجمهور بالتعاون مع اليونيسف لمكافحة تسلط الأقران داخل المدارس وخارجها. وتعمل مصر أيضا مع اليونيسف والاتحاد الأوروبي على وضع إطار استراتيجي بشأن العنف ضد الأطفال سيركز بشكل خاص على مكافحة العنف المنزلي، وتهيئة البيئات المدرسية الآمنة والتوعية بالأخطار التي تشكلها منابر وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت.

٨٧ - وأشارت إلى أن رئيس مصر أعلن سنة ٢٠١٩ سنة وطنية للتعليم. وفي إطار التحضيرات، تقوم الحكومة بصياغة استراتيجية شاملة جديدة بشأن التعليم الابتدائي والثانوي تركز، في جملة أمور، على تحسين التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز تدريب المعلمين، واعتماد آليات مبتكرة للتقييم والمتابعة من أجل تعزيز نتائج التعليم. وشددت على عزم بلدها الراسخ على دعم اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من كافة الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل التي هي طرف فيها بما يتماشى مع قيمها الثقافية والدينية الثابتة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.

الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها وهي في طور التصديق على البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وبعد أن أصبحت ميانمار طرفا في الاتفاقية، سنت في عام ١٩٩٣ القانون الوطني المتعلق بالأطفال. وإن البرلمان في المرحلة النهائية من اعتماد تنقيح لهذا القانون يتطابق مع المعايير الدولية السائدة، ويتضمن أحكاما بشأن منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ووقعت ميانمار قواعد باريس ومبادئها التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة في شباط/فبراير ٢٠١٧، ووقعت أيضا مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لتنفيذ برنامج وطني للعمل اللائق للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ يتضمن وضع وتنفيذ خطة عمل بشأن عمالة الأطفال.

٨٣ - السيد ماركار (سري لانكا): تكلم بوصفه مندوبا عن الشباب، فقال إن الأطفال يشكلون حوالي ٣٠ في المائة من سكان بلده، مضيفا أن سري لانكا من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال، وتأخذ الحكومة تلك الالتزامات على محمل الجد. ويضمن الدستور المساواة لجميع المواطنين، ويتضمن أحكاما خاصة من أجل النهوض بالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، مع الإقرار بالحاجة إلى العمل الإيجابي لصالح المجتمعات المحلية الضعيفة. ويحظى الأطفال في سري لانكا بحماية تؤمنها شبكة تبدأ مع الأسرة وتتضمن نظاما للرعاية الصحية واسع الانتشار ويسهل الوصول إليه، ونظام تعليم مجاني من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي. وتقدم الحكومة أيضا للطلاب الرعاية الصحية المجانية والوجبات والكتب المدرسية والزي المدرسي والكتب الأخرى.

٨٤ - وشدد على أهمية توفير الفرص للأطفال لممارسة حرية التعبير والحصول على المعلومات المناسبة. وأضاف أنه في كثير من الأحيان، يمنع في الأسر الحديثة الحصول على الراحة والاستجمام في حين يتم التركيز بشكل مفرط على الأداء الأكاديمي. ويجب تشجيع الأطفال على المشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتهم بتوفير المعلومات الدقيقة والرعاية. ويجب النظر في تأثير المسائل الجديدة والناشئة، مثل انتشار الأخبار الزائفة، وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، على الحياة اليومية للأطفال.